

تعديل ضوابط شراء وبيع العملات الأجنبية

التاريخ: 23 رمضان 1442هـ

الموافق: 5 مايو 2021م

بنك السودان المركزي - الخرطوم

الادارة العامة للسياسات والبحوث

والإحصاء

منشور إدارة السياسات رقم

(2021/10)

عنوان إلى كافة شركات الصرافة

الموضوع: تعديل ضوابط شراء وبيع العملات الأجنبية

عملاً بأحكام المادة (10) من قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002م ، مقروءة مع المادة (8) من قانون تنظيم التعامل بالنقد لسنة 1981م، وفي إطار المراجعة المستمرة للضوابط والإجراءات المتعلقة بعمليات النقد الأجنبي ، وبغرض تفعيل دور شركات الصرافة في سوق النقد الأجنبي فقد تقرر الآتي:

أولاً / إلغاء منشور إدارة السياسات رقم 2021/7 الصادر بتاريخ 29 ابريل 2021 الخاص بتعديل ضوابط شراء وبيع العملات الأجنبية .

ثانياً / تعديل الفقرة رابعاً (2) من منشور إدارة السياسات رقم 2021/1 الصادر بتاريخ 21 فبراير 2021م ،لتقرأ كالتالي:

(أن يتم احتساب سعر البيع لكافة العملات القابلة للتحويل بالإضافة هامش ربح 0.75 % كحد أقصى من سعر شراء العملة المعنية) .

ثالثاً / تعديل الفقرة ثانياً (1) من منشور إدارة السياسات رقم 2021/5 الصادر بتاريخ 21 فبراير 2021م لتقرأ كالتالي:

1. السفر في حدود مبلغ لا يتجاوز 2000 دولار أمريكي (فقط ألفين دولار أمريكي) أو ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى نقداً أو تحويلاً للفرد الواحد وذلك بعد تقديم المستندات التالية :

1. تذكرة سفر .

II. تأشيرة دخول للدول التي تطلب ذلك .

III. أن يتم البيع مرة واحدة كل ستة أشهر ، شريطة ألا يكون المشتري قد قام بالشراء من أي مصرف أو صرافاً خلال هذه الفترة وبعد التأكيد من ختم الخروج أو التحويلات السابقة .

IV. يجب أن تقوم شركات الصرافة بختم جواز السفر بالصفحة الأخيرة بالمبلغ المباع .

رابعاً/ تعديل الفقرة (2) من منشور إدارة السياسات رقم 2021/8 الصادر بتاريخ 29 أبريل 2021م لتقرأ كالتالي :

(يتم التحويل للعاملين الأجانب الذين ليس لديهم عقودات عمل في حدود مبلغ لا يتجاوز 250 دولار أمريكي (فقط مئتين وخمسين دولار أمريكي خلال الشهر الواحد ، بعد إبراز مستند إقامة ساري المفعول) .

خامساً/ يسمح لشركات الصرافة باستغلال رصيد الإقفال المشار إليه في الفقرة ثالثاً - 2 من منشور إدارة السياسات رقم 2021/5 الصادر بتاريخ 21/2/2021 الخاص بشراء وبيع العملات الأجنبية ، خلال فترة أقصاها 72 ساعة شريطة أن يتم توظيفه في مقابلة احتياجات الأفراد لكافحة الأغراض الواردة بالمنشور .

سادساً/ في حال عدم استغلال رصيد الإقفال المشار إليه في الفقرة (خامساً) أعلاه ، يتم بيع الرصيد المتبقى بنهاية الفترة لصالح بنك السودان المركزي صبيحة يوم العمل التالي بمتوسط سعر الشراء والبيع المعلن بواسطة الصرافة في يوم شراء الموارد التي نتج عنها الفائض .

سابعاً/ في حال واجهت شركات الصرافة أي صعوبات في توفير الأوراق النقدية للعملات الأجنبية (البنكnot) داخلياً ، سيقوم بنك السودان المركزي بتوفيرها شريطة أن يتم تحويل المبالغ المراد سحبها نقداً لحساباته طرف مراسليه بالخارج أو دفع المقابل المحلي ، على أن يتم توظيف تلك الموارد خلال فترة أقصاها 72 ساعة ، وفي حالة عدم استغلالها خلال الفترة المحددة يتم بيع الرصيد المتبقى بسعر الشراء في يوم شراء الموارد .

ثامناً/ إذا تم دفع المقابل المحلي للحصول على الأوراق النقدية للعملات الأجنبية (البنكnot) المذكور في سابعاً أعلاه ، سيكون سعر بيع بنك السودان المركزي هو سعر الشراء المعلن بواسطة شركة الصرافة المعنية في تاريخ تنفيذ العملية .

تاسعاً/ على شركات الصرافة تخصيص فرع واحد على الأقل في مدن العاصمة الثلاث والمدن الكبرى بالولايات للعمل خلال الفترات المسائية ويوم السبت وخلال العطلات الرسمية .

عاشرأً/ على شركات الصرافة الاحتفاظ بسجل منفصل بأسماء المستفيدين من هذه الفوائض والمستندات المؤيدة بما يتواافق مع ما ورد بالفقرة (أحدى عشر) أدناه ، وذلك لأغراض المراجعة والتفتيش .

حادي عشر/ على شركات الصرافة مد بنك السودان المركزي – إدارة النقد الاجنبي بالإدارة العامة للأسوق المالية براجعة إلكترونية يومية توضح استخدامات الفوائض وفق النموذج المرفق .

يسري العمل بهذا المنشور اعتباراً من تاريخه مع ضرورة تعميمه على كافة فروعكم العاملة .

ع/ بنك السودان المركزي

بدرالدين حسين جبر الله

أميمة صديق عبدالرحمن

إدارة السياسات

الإدارة العامة للسياسات و البحث و الإحصاء